والردة مقتضى قياس المانع قال بعضهم جوابا عن المجموع ويمكن حمله على ما اذا
طرأ بعد الحيض ولا قضاء على الطفل ذكرا كان او غيره اذا بلغ ثم تيمم
وقضا ما فاته من زمن التمييز فقط دون ما قبله فلا ينعقد كما اشار اليه
الشارح بقوله ولو قضا ما فاته بعد التمييز وبامره الولي بها اي
وجوبا حتى في القضا كما ذكره هو وحكمة ذلك التمرين عليها ليعتادها
اذا بلغ واذا ضرب للعشر لانه عقوبة والعشر من احتمال البلوغ بالاحلام
مع كونهم يقوي وحكم غالبا اه ابن حجر والتمييز بعد استكمال
اي التمييز بعشر بعد استكمال ع واثنايها والمراد بالاثنا ما بعد الثنا
سبعة ونحوه مما لو وقوف عليه وكالامين الذي لا بد منه في المنزل
اهله او سيده فانه يامره كالبلوغ والاستمرار يجب على الاباو الامهات
هو وقوف كما يؤخذ من وجوب الاب ويقدم احد الزوجين من
حيث الندب على غير الابوين اي فيما مر اي ولا يضرب الاباذ الولد وسوء
تعليمهم لعرض او نحو فما لهم ثم ابا هم ثم امهاتهم ثم بيت المال اغنيا المسلمين
والمعتمد في الزوجة الصغيرة عدم وجوب التعليم على زوجها اصحهما
الثاني معتمد وتنعقد نفلا عند ا على خلاف المشارح ولا على مجنون او مغمى
عليه اذا فاقا اي لا يجب عليهما القضا بل يسن على المعتمد هذه
الاسباب كما اي وهي الصبي والكفر والجنون والاغمى او الحيض والنفاس
وفي اطلاق الاسباب على الموانع نحو لعل علاقته المجاز الضدية فان المانع
مضاد للسبب ش قدر تكبيرة اي قدر زمنها وهذا هو المسمى
وقت الضرورة ق فهو الضرورة اولى لانها فوق العذر اذ يخلو
الشخص اي في زمن الصلاة الثانية قدر الطهارة لصاحبة الوقت وما قبلها
فان لم يسعهما تعينت صاحبة الوقت وان فعل غيرها ق قدر الطهارة
اي فان كانت طهارة رفاهية كما لو طهارة واحدة كخلاف صاحب الضرورة
فلا بد من تقدم الطهارة بتمامها والصلاة اي صاحبة
الوقت وما قبلها ق ولو ادرك من وقت العصر قدر تكبيرة ومصلي

بعد



بعد المغرب بما يسع العصر معها وجبتا دون الظهر ولو ادرك ركعة اخر العصر
مثلا وخلا من الموانع ما يسعها وطهرها فعاد المانع بعد ان ادرك من وقت
المغرب ما يسعها فيتعين صرفه الى المغرب وما فضل لا يكفي للعصر ولا عبرة بين
ان يشرع في العصر او على العكس ر بالاحق هو قيد للاعلى والا
فلو احس بزوال المني من قصبة الذكر فخرج كان كذلك قد
وجب عليه اتمامها وان لم يكن نوى الفريضة بناء على انها لا تترطح حمد
وهو المعتمد كما هو واضح بقية الرمي ويظهر انه ينبغي على ما فصلوه منها فيما يلوغه
توان الفعل كما يصرح به كلام الشارح كصوم مريض شفي في اثنايه
لعله من حيث لزوم الاتمام اي التشبيه من حيث وجوب الامساك عليكل او
التشبيه من حيث جواز ترك الاكل لمن كل وجد ذ صوم المريض
ورمضان عليه جميعه وانما كان يجوز له فطره للعذر فتامل قد وان
بلغ بعد فعلها لا يلزمه اعادتها ولو جمعة ادركها بعد فعل الظهر فان
على الجمعة فيظهر انها تقع فرضا وينبغي على ظهره في الصورتين ثواب
النفل فيما يظهر على ما قبلها ق فلا يجب عليه اعادتها بالاجماع
وبحاصل ذلك هذا يعلم مما تقدم فيما لو زالت الاسباد المانعة من
الوجوب وقد بقي من الوقت قدر تكبيرة فان الجمهور يعده هو المسمى
بوقت الادراك عند بعضهم حيث عده من اوقات الصلاة او
اعمى عليه ولا يتاتى هنا طريان بقية الموانع كالصبي والكفر اول
الوقت واستغرق المانع باقيه وجبت تلك الصلاة لا الثانية التي
يجمع معها فان ادرك ركعة فاكثر وضاق وقت كلامه سابقا والمعتبر احقف
ما يمكن لانه ادرك من الوقت ما يمكن فيه فعل الفرض فلا يسقط عما
يطرا بعده ويجب الفرض الذي قبلها ايضا ان كان يجمع معها وادرك
قدره كما مر لكنه من فعل ذلك م ان ادرك من ذكر قبل الفرض
اي قبل فرض ذلك المانع كما مر ولا يشترط ادراك زمن طهارة بصحة
تقديمها كوضوء السليم اهق ل والا فلا اي وان لم يدرك ما ذكر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)